

قضية اليوم

ساترفيلد يعود برفض إسرائيلي لرعاية الأمم المتحدة والتلازم بين البر والبحر مفاوضات ترسيم الحدود تحتضرا!

الجواب الذي عاد به الوسيط الأميركي ديفيد ساترفيلد الى بيروت يوم أمس حول شروط لبنان لانطلاق مسار ترسيم الحدود البحرية والبرية يضرّب ابي فرصة للتفاوض. العدو يرفض التفاوض برعاية الأمم المتحدة، ويُصر على عدم الالتزام خطياً بالتلازم بين الحدود البرية والبحرية

ميسم زرق

فما كان المشهد السياسي - الأمني بضجّ بازمانات نقالة، عاد الموفد الأميركي ديفيد ساترفيلد إلى بيروت، حاملاً إيجابيات تضرّب أي فرصة لاتفاق إطار المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية برعاية الأمم المتحدة من أجل البدء بترسيم الحدود البرية والبحرية. فقد تردّد يوم أمس صدى السلبية الإسرائيلية في بيروت، حيث نقل الزائر الأميركي شروطاً جديدة تكشف أنّ العدو لم يكن يوماً موافقاً على بنود الآلية التي وضعها لبنان للتفاوض، وأن الجانب الأميركي كان يشاور بهدف جزّ لبنان إلى «سلام حدودي» ستفيد منه واشنطن كما تلّ أيبب. فقد تبيّن أنّ الأخيرة لم تتراجع عن رفضها للتفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة، وتصر على عدم

تلّ أيبب تتردب التفاوض بضيافة الأمم المتحدة لارعايتها

الالتزام خطياً بالتلازم بين الحدود البرية والبحرية. قبل الزيارة، تين الأخيرتين، حضر الموفد الأميركي إلى لبنان وورّع خلال لقاءاته بالمسؤولين اللبنانيين جوا إيجابياً، ووصل به الأمر إلى حد القول إنّ إسرائيل أبدت التلازم بين البر والبحر، وأنّ لا عوائق جوهريّة أمام تطبيقه. مع التشديد على أنّ المسألة لا تزال تحتاج لجهود إضافية من أجل وضع اللسمات الأخيرة، إذ بقيت نقطة عالقة ترتبط بالمهلة الزمنيّة للتفاوض. بعد أن سُحّنت موافقة إسرائيلية على شكل التفاوض ودور الأطراف المعنية، وعقد الجلسات في مقر قيادة «ليونفيل» في الناقورة، وأصرّ لبنان على جعل مهلة التفاوض

مفتوحة، طالبا من ساترفيلد العودة التي تلّ أيبب للحصول على جواب نهائي بشأنها. لكنه عاد الى بيروت في زيارته ما قبل الأخيرة، معزّراً شعور التوجس من وجود «قلب مخفية» من وراء المرونة الإسرائيلية

الأميركية، إذ نقل إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري يومها، أنّ إسرائيل لا مانع لديها من التلازم، على أنّ يُوثّق ذلك خطياً. فما كان من الرئيس بري إلا ان اجاب بـ«أنا لا نثق بها في حال كون الاتفاق معها مكتوباً، تخيف



السكرير الأميركي الذي يعمل لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى يريد تحميل لبنان مسؤولية الفشل (هيلم الموسوي)

بيروت، والتقى كلّا من الرئيس بري والرئيس سعد الحريري والوزيرين جبران باسيل والياس بو صعب، حاملاً معه «نصي الوساطة». فرغم البيان الذي خرج من عين التينة، مُشيراً الى تحقق «تحتاج مقدمة

المشهد السياسي

باسيك: هذه الحكومة لي!

وجّهت رئاسة مجلس الوزراء دعوة لجلسة حكومية يوم امس، فاتته تأجيلها مت «المقرّ الرديف»، لرئاسة مجلس الوزراء، ابي وزارة الخارجية والمغتربين، التقه الوزير جيرات باسيك، بوزراء تكثك لبنان القوي ضي قصر بسترس، ضي الوقت عينه المخصّص لاجتماع الحكومة ليعلن أنّ «الامر لي» و«هذه الحكومة لي»، لم يلفظ وزير الخارجية اثبتها، هي رسالة سياسية الة سعد الحريري، أولاً، وكثّ القوه السياسية الاخرى تالياً. بعواقبة 8 آذار، بمنع عقد ابي جلسة لمجلس الوزراء قبل حلّة قضية قبرشمون

حلّ لإشكال قبرشمون، ولا سيّما أنّه لم يكن خلافاً على أفضلية مرور، بل حادث إطلاق النار على موكب وزير، أدى إلى وفاة اثنين من مرافقيه، وجرّح الثالث، إضافة إلى جرح شخص شخص الحالت، إضافة إلى جرح شخص محسوب على الاشتراكيين. لذلك، كان «ضرب جنون» الدعوة إلى جلسة، احتمال أنّ تُسهم في خلق المزيد من الحساسيات وتصدع التوتر، مرتفع جداً. وفي هذا الإطار، تقول مصادر مطلعة في 8 آذار أنّ «الهدف من عدم حضور الجلسة لم يكن التعطل، بل الإنتظار إلى حين تنفيس الإحتقان، إذ ليس من المنطقي عقد جلسة الدم لا يزال على الأرض والقنلى لم يدفنا»، وأشارت المصادر لـ«الأخضر» إلى أنّ «القرار اتى بعد ان اتصل باسيل بالناخب طلال أرسلان الذي وافق على عدم الحضور، كذلك حزب الله الذي أبد عدم عقد الجلسة منعاً لأي اصطدام بين العربي وكرم شهيب ووائل ابو فاعور، ولأنّ جنينلاط لم يكن بعد قد سلّم أياً من المطلوبين للأجهزة الأمنية»، وأكدت المصادر أنّ ما حصل «لا يستهدف الحريري ولا صلاحياته، بل يُساعده لنزع فتيل التفجير من داخل مجلس الوزراء، حيث هناك نقطة حساسة وهي الخلاف على إحالة حادث الأحد على المجلس العدلي»، على الرغم من ذلك، كان رئيس الحكومة «مستاءً جداً من طريقة تعامل باسيل معه»، بحسب ما تُؤكّد مصادرّه. وتُضيف أنّ الحريري «أظهر غضباً عارماً خلال وتواصل بعض القوى السياسية معه»، وكثّ المصادر إلى أنّ باسيل، ربما كان يهدف من خلف تأجيل جلسة امس «إلى عقد جلسة برئاسة عون في عهده، ربما لنقول إنّ الأمر لمعبدا وله، في كل شيء»، ونساءلت مصادر رئيس الحكومة إنّ كان باسيل «سَيُقاطع الجلسة لو اتعقدت برئاسة عون، بحجة أنّه يريد تسجيل موقف مما حصل»،

التي الجيش القبض على مطلوبين آخرين، والقضاء سياخذ كل الخطوات لمعاقبة من ارتكبوا هذه الجريمة»، مُبدياً ارتماحه «للتجاوب الكبير بين جميع الأفرقاء لحلّ المشكّلة التي حصلت»، وغرّد النائب السابق وليد جنبلاط أنّه «بعيدا عن هذا السيل من الهجمات والشتمّ والتحريض، فإنّ الحزب الإشتراكي ليس فوق القانون، بل هو الذي طالب من اللحظة الأولى بالتحقيق. أتقدم بالتعزية من اهالي الضحايا، وأتمنى الشفاء للجرحي، وأشيد بدور الجيش والمخابرات وتنكشف بالطريقة اللازمة كما حصل في عاليه، كل من يريد إشارة الفتنة في لبنان وبمنعنا من التلاقي، نحن نمدّ يدنا وهو يمد علينا السلاح، سنكتفهم واحداً واحداً في كل منطقة، وهذه جولات تقوم بها ضمن برنامج في نهاية كل اسبوع ولم نستقن أي منطقة وشارفتنا على الإنتهاء، ولكن لا يعني ذلك أننا ستوقف بل سنزور كل اسبوع منطقة ونشارك في النشاطات فيها، فنحن نعمل لكل اللبنانيين في كل المناطق»، وأوضح باسيل أنّ الجولات في المناطق «واجب علينا لتعميق التلاقي مع اللبنانيين، لأننا نمنع الفتنة بالتلاقي»، مؤكداً أنّ محاولة «إيقاعنا في فتنة مسيحية - برزنية، أمر لن نحصل مهما كان الثمن... على الأقلّ تعلمنا مما حدث قبلنا، ولن نسمح بحدوث هذا الأمر، أو أنّ يتعرض له الجبل أو أي منطقة في لبنان».

على صعيد آخر، استقبل الرئيس ميشال عون، وزيرة القوات المسلحة الفرنسية فلورانس بارلي، مُشدداً على أنّ لبنان متمسك بعودة النازحين السوريين إلى بلادهم من دون انتظار الحلّ السياسي

لازمة السورية، ولا سيما أنّ القسم الأكبر من البلد بات مستقراً. وأكد قدرة لبنان على التفاوض مباشرة مع السلطات السورية، لاستمرار انسياب عودة النازحين، مستغنياً إصرار المجتمع الدولي على عدم المساهمة في هذه العودة، وعدم تجاوب الأمم المتحدة مع طلب لبنان تقديم مساعدات عينية للنازحين العائدين إلى بلادهم، وتلك بهدف تشجيعهم على العودة. (الإخبار)

كثّ رئيس الحكومة مستاءً، جداً من طريقة تعامل باسيك معه (مروان ططم)



قرار الحكومة برئاسة سعد الحريري، ليس إلا بين يدي وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. مرّة جديدة، يُعيد رئيس التيار الوطني الحزّ تذكير «شركائه» المقترضين في التسوية والحُكم، بأنّه ليس حُجْرَد وزير في مجلس الوزراء، ولا فقط أقوى رجل في عهد الرئيس ميشال عون، والمرشح الأنرز لرئاسة الجمهورية، بل إنه فوق كلّ ذلك، أحد أقوى حكام البلد، محوِّلاً قصر بسترس (مقرّ وزارة الخارجية والمغتربين)، إلى واحد من مفاز المرجعات. جبران باسيل عطّل امس انعقاد جلسة مجلس الوزراء في السرايا الحكومية، بعد أن قرّر أنّ يعقد اجتماعاً لوزراء «تكتل لبنان القوي» في التوقيت نفسه لجلسة الحكومة. الخادية شرّة والنصف من قبل ظهر امس، وصل وزير السياحة أفديس كيدانيان إلى السرايا، قبل أن يُحصّل به، ويُطلب منه الانضمام إلى زملائه في قصر بسترس. ولم يظهر وزراء «لبنان القوي» في مقرّ الرئاسة الثانية إلا بعد مضي قرابة ساعتين. مسار جلسة امس، التي لم تتعقد، لا يوصل إلى أيّ نتيجة أنّ «الامر لباسيل»، وتلك بعيداً عن رغبة الحريري الدائمة في الإحساء لجمهوره والرائ العام بأنّ شؤون سلطنته التنفيذية تقع تحت سيطرته وحده. رئيس الحكومة أعلن امس أنّه بسبب حاجتنا إلى «48 ساعة لتنفيس الإحتقان، ولكي يأخذ القضاء مجراه، قرّرت تأجيل الجلسة... كتكل لبنان القوي لم يشأ تعطيل الجلسة، إنّما انا ارتايت تأجيلها»، إذا كان الحريري صادقا، فلماذا حدّد جلسة حكومية، وورّع الدعوات، إذا كان أصلاً بنوي تأجيل الجلسة إلى «معدّ نجد لاحقا»؟ لماذا لم يؤجلها ريثما يُحلّ الخلاف الدومي بين الحزبين القديمين الاشتراكي والديمقراطي اللبنانيين؟ ببساطة... لأنّ الحريري لم يكن ينتظر «اجتماعاً حكومياً» مُصغراً في قصر بسترس. وأمام «بشاعة» الحادث، في الشكل، فضل أن يظهر أمام الصحافيين، مُتنبّياً قرار إرجاء موعد الجلسة. خطوة باسيل هدفها الأساسي، بسط سيطرته على مسار مجلس الوزراء، ولكثها تحمل أبعاداً أخرى. فواحد من ماخذ رئيس «التيار»، على الدعوة إلى جلسة حكومية، أنّها جرّت قبل نزع فتيل الانفجار بين الوزيرين صالح الغريب وكرم شهيب، والتوصل إلى

جاء نشره في غفلة من الرقابة أو لسبب آخر، إلا أنه كشف للمفاوض اللبناني، وإن باتت المفاوضات متعذرة، السبب الذي يدفع لإسرائيل إلى الإصرار على إيجاد تسوية تُوفّر لها جزءاً وازناً من ناتج هذه المنطقة التي تحوي هذا الحجم الكبير من الإحتياط الغازي، وكذلك ما تحذّر منه بت آدم، في ما يتعلق بالآبار العابرة للحدود الاقتصادية، الذي يفرض على إسرائيل اللجوء إلى خيار من اثنين: الشققة التي تخشى تبعاتها، أو خيار التسوية التي ما زالت تتعنّت حيال شروطها. وإن كان التوقع أن يستأنف الإسرائيلي لاحقاً قرع باب التفاوض من جديد عبر الأميركيين مع تليين نسبي للموقف كما حدث في جولات

جاء نشره في غفلة من الرقابة أو لسبب آخر، إلا أنه كشف للمفاوض اللبناني، وإن باتت المفاوضات متعذرة، السبب الذي يدفع لإسرائيل إلى الإصرار على إيجاد تسوية تُوفّر لها جزءاً وازناً من ناتج هذه المنطقة التي تحوي هذا الحجم الكبير من الإحتياط الغازي، وكذلك ما تحذّر منه بت آدم، في ما يتعلق بالآبار العابرة للحدود الاقتصادية، الذي يفرض على إسرائيل اللجوء إلى خيار من اثنين: الشققة التي تخشى تبعاتها، أو خيار التسوية التي ما زالت تتعنّت حيال شروطها. وإن كان التوقع أن يستأنف الإسرائيلي لاحقاً قرع باب التفاوض من جديد عبر الأميركيين مع تليين نسبي للموقف كما حدث في جولات

على الجانب اللبناني ان يتعامل مع التقديرات بوصفها واحدة من اوراق الضغط الموجودة لديه

ان يتكرر مع لبنان. مع ذلك، إن كان المبلغ المالي المقدّر من بت آدم، وهي الأخر إحاطة ومعرفة به وفقاً لوظيفتها السابقة،

مع قبرص، في حال بدء المفاوضات فعلاً مع الجانب اللبناني، مشيرة إلى أنّ الاتفاق مع نيقوسيا جاء في وقت قياسي نتيجة العلاقات الطيبة بين الجانبين، إلا أنّ القصور الإسرائيلي تعلق بالآبار الغازية العابرة للحدود الاقتصادية التي لم نجد حلّ لها إلى الآن، رغم تواصل المفاوضات حولها لما يزيد على سبع سنوات، منذ التوقيع على الاتفاق الحدودي. وقالت بت آدم إنّ على المفاوض الإسرائيلي أن يتوصل إلى اتفاق مع المفاوض اللبناني الذي اطلع بطبيعة الحال على المفاوضات الإسرائيلية القبرصية، وسيحاول تقليد القبارصة في تجنب أي حل للآبار العابرة، الأمر الذي أفقد الخزينة الإسرائيلية المليارات، وهو ما لا يجب

ولا يقتصر على محاولة نزع فتيل صراع قد يكون موضع تصعيد بين الجانبين، من شأنه تعريض المصالح الإسرائيلية لخطر الاستهداف، بعد أن تعذّر وضع اليد الإسرائيلية عليه، من خلال فرض إرادة تلّ أيبب بالقوة العسكرية أو التهديد بها. التقدير المالي، أي الـ600 مليار دولار، ورد امس في مقالة لرئيسة طاقم وزارة الطاقة الإسرائيلية السابقة، سمدار بت آدم، التي واكبت استكشافات الغاز الطبيعي في عرض المتوسط، وعملت وفقاً لوظيفتها لحجم الناتج المقترض استخراجه من الغاز في منطقة «التنازع»، خلال العقود المقبلة، الأمر الذي يفسر إصرار العدو على الاستيلاء على جزء من هذا الناتج، وإن من خلال التفاوض،

يجب دبقه

باستثناء تسريبات تصدر بين الصين والأخر عن مصادر إسرائيلية «مطلعة» على ملف الغاز والنخبط «التنازع»، مع لبنان، تُؤكد أنّ الخلاف يتعلق بحزّ يحيوي كميات كبيرة من الوقود الأحفوري، لا ترد من العدو أية إشارة عن حجم التقديرات وقيمتها المالية. المسألة تتعلق كما ورد من تلّ أيبب مليار دولار، هي التقديرات الأولية لحجم الناتج المقترض استخراجه من الغاز في منطقة «التنازع»، خلال العقود المقبلة، الأمر الذي يفسر إصرار العدو على الاستيلاء على جزء من هذا الناتج، وإن من خلال التفاوض،